السياق التّداولي لاقتصاد المعرفة وتحدّيات الصّناعات الابداعية في العالم –

اعداد
أ.د/ نادية سعيد عيشور
جامعة محمد لمين دباغين-سطيف٢/الجزائر

Doi:10.33850/ajahs.2020.73386
الاستلام : ٢٠ / ١ /٢٠٢٠ القبول : ٢ / ٢ /٢٠٢٠

المستخلص:
تروم الدراسة الحالية تباحث أهمية الذكاء الاصطناعي ودور الصناعات الابداعية في تحقيق رُؤية توافقية ومبادئ فلسفة التنمية المستدامة، وتحفيز حركية الاقتصاد والاستقرار السياسي والسّلام في العالم مستقبلا، كما تروم ابراز بعض سبل التّمكين، في الوطن العربي، لتخطي عقبات تقليدية وحديثة في مواجهة استراتيجيات التنمية المستدامة داخليا وخارجيا.
كلمات مفتاحية: الذكاء الاصطناعي، التنمية المستدامة، الصناعات الابداعية

Abstract:
The current study seeks to discuss the importance of artificial intelligence and the role of creative industries in achieving a consensus vision and principles of sustainable development philosophy, and also encouraging the movement of the economy, the political stability and peace in the world in the future. It discusses also the means used, in the Arab world, to overcome traditional and modern obstacles facing the sustainable development strategies both internally and externally.
Kay Word: Artificial intelligence, sustainable development, creative industries.

مقدمـــة

تصطدم جهود التنمية في زمن الحداثة الانعكاسية بإشكالات؛ تنطرح من فلسفة تّحول اتّجاهات العمل المؤسساتي من إدارة بالمعرفة إلى إدارة المعرفة، مّا يعني اتّخاذ المعرفة كـأداة استعمالاتية ناعمة وراقية في ذات الحين؛ وذات فاعلية أكبر

لرّسم لـوحة مفتاحية كوكبية؛ تحدد أشكال التفاعلات بين قوى العالم، وتكرس نمط معين من العلاقات الجيو- استراتيجية، ينهض على بُعدي الذكاء الاصطناعي والتّحدي التكنولوجي كميزة تنافسية؛ مؤزّرة بالنتائج التطبيقية المهولة في معظم المجالات الحيوية.

وإذا كان العالم المتقدم، في ثّنايا هذه المنافسة الاقتصادية الشّرسة؛ يمكن أن ينّأى بنفسه عن رزّايا التقهقر المرتقب بفضل الصناعات الإبداعية؛ تّلك التّي تستند إلى ميزة الذكاء الاصطناعي، وتجعل من الاقتصاد عموما جسدا متناغما وروح الاستدامة، بوصفها حُلما لأجيال أوروبا اليّافعة، تروم التّصادق مع البيئة والتّماهي مع فطرة الأنسنة الإيثارية؛ فإنّ حظّ العالم التّابع – والوطن العربي كجزء منه- من قواعد هذه اّللعبة التكنولوجية قد يبقى - فيما يبدو- متدّنيا للغاية.

فبرغم توافر وتراكم المعرفة العلمية العالمية، وبرغم تمدد الانفتاح - عبر وسائل ووسائط المعلوماتية- من المُنتّجين إلى أوسع الدوائر من المستهلكين، وبرغم سياسات وتّشريعات دولية وقطرية تعمل على تعزيز منّحى الاحتواء والامتثال لسّيرورة التقدم التكنولوجي المواكب للتقدم المعرفي؛ فإنّ الاعتبارات السوسيو- مجتمعية والمتغيرات الثقافية، -كمُحدّدات سلوكية قهرية- تفرض تحّديات، على معظم بلدان العالم التابع والبلاد العربية مُواجّهتها، إذا ما أرادت المُضّي قدما باستراتيجية اقتصاد المعرفة نحو التّبني والوُلوج الفعلي لتّجسيد "التوظيف" و"التطبيق" كمقتضيات للمرحلة الثالثة والمرحلة الرابعة من مراحل دورة اقتصاد المعرفة.

لهذا ارتأينا في بحثنا الحالي تباحث أهمية الاتجاهات الحديثة نحو مشروعات الصناعات الابداعية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، وانقاذ مستقبل البشرية من خطر الاتّجاه غير المخلق لتوظيف الذكاء الاصطناعي، وهذا خلال بحث العناصر الاتية:

١- التغيير التكنولوجي والحراك الكوكبي في ضوء الهندسة السياسية:

يعني التّحول من المجتمع الصناعي إلى المجتمع التكنولوجي، خلال العصر الحديث؛ تصورا مرافقا لتغير أنماط التفكير وأشكال الممارسة الاجتماعية في حقول عدّة، وضمن اتساع دوائر الفضاءات المجتمعية المتعددة: من الفضاء الخاص جدا بوصفه المغلق والأسود، إلى الفضاء العمومي جدا بوصفه المفتوح والأبيض، متيحا نموا مطردا لفرص الانصهار أمام جميع الاختلافات والفروقات، مذيبا في نطاقه جميع الاعتبارات السوسيو ثقافية ومجتمعية، ومجّسما بدرجة كبيرة التحّول العولمي.

فإذا صدق الأمر وكان كذلك، بفعل قّوالب صناعات الرّأي العالمي وبناء الاتّجاه العمومي المشترك؛ فإنّ تتّمات التّغيير المجتمعي في أطراف متباعدة على هوامش جغرافيا هذا العالم؛ تصنع - في نهاية الزّمان - قواعد حتمية مُجّاراتها، وبهذا على –

الكُل العالّمي- أنّ يشّد الرّحيل، من واقع متأخر نسّبيا على الصعيد الحضاري، ليلحق بمسيرة قافلة التّحول الكوكبي، سعيا طوعيا لا كراهة فيه.

يعلم الدّارسون بمجال العلوم الاجتماعية، تماما كما يدرك العاملون في سّلك هذه المؤسسات السياسية والاقتصادية والاعلامية والخدماتية؛ أنّ آليات الاشتغال بالتّغيير الاجتماعي لا يجب أن تتّصف بالتّلقائية والعفوية، لكونها مُوجّهة وليست عشوائية، غير أنّ نّشادر الشّواذ من الأحداث (في صُّور بعض القيم وأنماط السلوك) غير المتوقعة، تلك التّي تطرحها عمليات التفاعل لتكريس الأهداف عن غير قصد؛ قد تتدخل لإحداث الانحراف والحيّاد، عمّا يراد تحقيقه من المّآلات المطلوبة والمُصمّم لها مسبقا، لتفرز ما يجعل شكل هذا التّغيير مفاجئا حقا بل ومُدّهشا أيضا.

لا شك أنّ هندسة التغيير التكنولوجي، من قبل سياسات القوى المهيمنة في العالم، يروم تّشكيل مجتمعي مُذهل (مجتمع – نّموذج)، وفق معايير تقرر اختزال الرّفاه كوسيلة في استدامة الاستهلاك، واختزال مفاهيم السّعادة كغاية، في استعجال حصول اللّذة، واختزال الكرامة والاستعلاء في ممارسة الفعل الحضاري عبر ميزّتي: السّرعة والسّبق، وكل أولئّك يبارك بتّحول العمل من مستوى الإدارة بالمعرفة إلى مستوى إدارة المعرفة. باعتباره العمل الاستراتيجي المؤطر علميا منهجيا وايديولوجيا، يروم دّعم فاعلية إعمال الفكر واستثماره في مجالات توظيف وتسخير الموارد الطبيعية والوسائل التكنولوجية، وفق منّحى استرشادي استراتيجي توفره الرّؤية الرّسالية للفكر المؤسساتي، تلك التي ترتكز على الطاقات والإمكانات البشرية المتفوقة، في مجالات ثلاث: التجارة والتّسويق، التصنيع والابتكار، وإدارة واستثمار الأموال، على صعيد المنظمات والمجتمعات، وطنيا إقليميا ودوليا. حيث "إنّ أهمية وخطورة التّحول من الإدارة بالمعرفة إلى إدارة المعرفة ذاته تكمن في أنّ الاتّجاه الآخذ في التّأصل الآن هو القيام بالبحوث العلمية والتّقانية والإنسانية طبقا لمجال اهتمام وأهداف الجّهة الممولة...إنّ من أهم هذه الانعكاسات تحويل العلماء والمهندسين إلى "بروليتاريا" جديدة، وتحديد مجالات التقدم العلمي طبقا لمتطلبات السوق، والتي تتحرك على أساس معايير الكسب والخسارة بالنسبة لرُّؤى الإدارة الممولة، وليس بالضرورة المصلحة الذاتية للمستهلكين كأفراد أو جماعات أو شعوب"(محمد رؤوف حامد، ٢٠٠٧، ص ص٦٨-٦٩). وهذا على اعتبار ما يميز التّحول الثالث حيث انتقال من العمل والانجاز الفردي إلى العمل والانجاز الجماعي كفريق عمل. من هنا، شكّل التطور التكنولوجي في مجال الاقتصاد، دافعا داخليا وعاملا خارجيا قويا جدا لإحداث التّحول في منظومة القيم المجتمعية، مفرزا نموذجا مجتمعيا جديدا، له خصوصيات؛ تجعله مغايرا عمّا سبقه من نمط المجتمع الصناعي.

على الصعيد الاجتماعي الواقعي، فانّ قوى العالم المعاصر؛ المؤثرة في دّواليب أنظمة الحكم الديمقراطي في العالم المتقدم، وعبر آليات الهيمنة النّاعمة العالمية، كالعولمة، والمؤسسات المالية الكبرى، والتعليم ومراكز البحث العلمي، والمنظمات العالمية، ومؤسسات ووسائل الاعلام والمعلوماتية - قوقل والياهو واليوتيوب وغيرها...-، جميعها تلتقي لتؤدي مهام الرّاعي السّامي لمصالح الشركات الخاصة متعددة الجنسيات، تلك العابرة للحدود الجغرافية والجمركية، بحثا عن ايجاد وتّخليق أسواق جديدة تحقيقا للأرّباح الطائلة. فيما ارتبط، على صعيد الفكر الاجتماعي؛ عمل الشركات العالمية الخاصة وجهودها التّنسيقية مع أنظمة الحكم ومؤسسات المجتمع المدني، بإطار التّأسيس لبروز مؤشرات حالة التّحول شّبه الشمولي في مجال طروحات الفكر الاجتماعي، من وضعية الفكر الحداثي إلى وضعية الفكر ما بعد الحداثي أو الانعكاسي، وهذا في تقابل عجيب لثّنائية: (المجتمع الاستهلاكي المفرط/ مجتمع المعلومات، مقابل المجتمع الاستهلاكي الرشيد/ مجتمع المعلومات المقيد أو المشروط).

هذا التّحول الفكري المتّصف بخصائص؛ فرضتها دّيناميكية التّحول الاقتصادي، باعتماده مؤشرات لإدارة حركة الفعل التنموي، والانتقال بها من وضعية التّصنيع وحسب، إلى وضعية التّكنولوجيا بزّيها الثقافي كشكل اقتصادي جديد، ومن التنمية كنمو خّطي أحادي البعد، إلى التنمية المستدامة كنمو شامل متعدد الأبعاد، هو بدوره، ارتبط بفاعلية عولمة منظومة القيم؛ المكّرسة عبر نّموذج التعليم العالمي، القائم على فكرة العلمانية - أي فصل الدّين عن العلم والمعرفة-، ما يدعو إلى تّشكيل الشخصية القاعدية (شخصية الاستهلاك- أو المستهلك) المطلوبة والمسّخرة لتحقيق الغاية الربّحية المنشودة.

"كان التقدم العلمي والتقني الهائل الذي انجزته أوروبا، خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، قد ولّد ما يدّعى بـ"الخرافة العلمية"، إذ لم يعد هناك شّيء فوق الإنسان، وأصبح التاريخ هو الحاكم الأعلى. في مثل هذا العصر، كما يقول ياسبرز، لابد للقيم الحسّية والأخلاق النّفعية من أن تزدهر على حساب القيم الإنسانية النّبيلة التي ترتبط بالضمير والأخلاق، من أجل تنمية الميول والغرائز التي تنزع إلى اللّذة المباشرة" (ابراهيم الحيدري، ص٣١٨).

لهذا فقد ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية، قبيل الحرب العالمية الثانية، نظرية أجابت على سؤال مؤدّاه: ما هي المستلزمات المختلفة التي تمارسها السلطة القهرية؟ حيث "إنّ القيم والمعايير والأدوار؛ أوامر تحدد السلوكيات الحسنة إذا كانت مرسّخة جيدا بواسطة التربية، التي تعتبر نوعا من النّمذجة، إنّ لم تكن تكييفا. إنّها تهدف إلى أن تجعل الأفراد الذين يتعلمون نّماذج الفكر والسلوك المعمول بها في الجماعة التي ينتمون إليها، يستدمجونها إلى أن تصبح عناصر في بنية شخصياتهم القاعدية. وإنّه انطلاقا من هذه البنّية ذات الأصل الاجتماعي، أو الشخصية القاعدية

يتم الاعتراف بهم كأعضاء في مجتمع واحد" (جيرالد برونير، ٢٠١٧، ص١٠٦). إنّها استراتيجية التحول العولمي لخلق المجتمع الكوكبي، عبر آليات التربية والتعليم والتّشكيل الإيديولوجي والعلماني الهادف إلى توحيد الرّؤى السياسية حول النّهج الديمقراطي، وتوحيد الأنشطة الاقتصادية حول النظام الرّأسمالي.

يذهب رون زومر في مقال له بعنوان" بدأ عصر المعلومات والاتصالات" إلى تّأكيد ذلك بقوله: "لا بد أنّه قد صار واضحا أنّ الفرص التي توفرها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات- بغض النّظر عن النّوعية التي ستنتهي إليها- لن تشكل سلعا خاصة مقصورة على فئة بعينها، بل إنّها على العكس من ذلك، ستواصل كونها مصادر قوة واضحة ومتكاملة لغالبية الثقافات في العالم كله". ويتساءل حول مصير هذا التطور، "بّادئ ذي بدء فإنّ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا تقتصر على كونها جزءا من روتين حياتنا اليومية، وكلما ضاعفت الاتصالات من تّأكيد وجودها كجزء متكامل من حياتنا الشخصية والعملية، زاد التّغير بوضوح أكبر وأكبر، ليس فقط في روتين حياتنا اليومي، وإنّما في أسس البناء الاجتماعي أيضا. وأنّ الانتقال بعيدا عن المجتمع الصناعي نحو مجتمع المعلومات لن يكون مجرد عملية تحول جزئية؛ بل سيغير قطاعات المجتمع جميعها" (جونتر فوتيله، ٢٠٠٠، ص٢٦٣).

ولعّل استمرار حركة التطور التكنولوجي، في تفاعلها مع دينامية الاستجابة المجتمعية لمفردات وعناصر تتّمات الحداثة، تمكننا من محاولة فهم سيرورة التّحول في مجال الحراك المجتمعي – الكوكبيين- ضمن سياق حيوية الفعل العولمي. حيث أنّ حركة التّحول المجتمعي العالمي، التي تبدو وكأنّها تلقائية، تعبر عن حالة الحراك الكوكبي للبشرية بوصفها حالة طبيعية؛ تتناغم وحركة الوجود والكون نفسها، غير أنّ نتائج هذا التحول، على صعوبتها وشّدة تعقيداتها، يمكن دراستها والتحكم فيها عبر تحديث وتنويع آليات المراقبة والمعالجة، وتجاوز الاشتغال بتّفرد آلية منطق العقل الأداتي كسند وحيد لبديهيات فلسفة العقلانية الرّشيدة.

١. ما بعد الحداثة؛ إشكالات التنمية وتحدّي الهيمنة الرأسّمالية

تولد الحداثة، كمفهوم، إحساسا رائعا بل ومبهرا غالبا ما يوحي برّوعة مضامين نشاط إنساني مضّن؛ أفرخ تحولات تحتضن مؤشرات تتفاءل ببلوغ عتبة التقدم والرّفاه كوسيلة للسّعادة بوصفها غاية نهائية منشودة، غير أنّ لتلك المضامين غيوم مُبلّدة بأبعاد الأبعاد وبمؤشراتها متناهية التفريع؛ قد تتّجه نحو طريق مجهول ومخيف وربما مسدود، قد يأتي بنتائج عكسية غير تلك المتوقعة. الأمر الذّي لطالما سعت، لإماطة اللّثام حول غموضه، حركات الفكر النّقدي في المجال الاجتماعي بصفة عامة، إذ هي تعرض بالتّمحيص والمراجعة النقدية، لكافة الجوانب المبطنة أو غير المرئية للمفهوم في سياقه المعرفي، وظواهر التّمدن والتحضر كممارسة ضمن سياقاتها التّجريبية واسقاطاتها في الميدان.

من هنا ترسّخ الإشكال المعرفي سوسيولوجيا، حول جدوى الحداثة، بوصفها تتّويجا لحركة الفعل التنموي، في محطات تطوره خلال العصر الحديث. فكانت مرحلة «ما بعد الحداثة» أو كما يسّميها البعض الحداثة «المتأخرة» أو «الانعكاسية» ردا انتقاديا سّلبيا صارخا عمّا بدى بل وشاع من النتائج الوّخيمة التي استبطنها السلوك التنموي للمؤسسات الاقتصادية في جميع القطاعات الحيوية، سواء في العالم المتقدم أو المتخلف، جنوب كوكب الأرض، حيث كان ضررها أبلغ وأذاها أقوى.

«**ما بعد الحداثة**»، تحت هذا العنوان الجّريء؛ " تشير إلى شكل من أشكال حضور اتّجاه الذّات المجتمعية، وما يميزه هو النّقد الذي يمثل الهاجس الأساسي. ويقوم هذا النقد على تحليل لمسألة اللغة، يرفض الثنائية بين الواقع واللغة، ويرى أنّ الواقع لا يمكن أنّ يكون معطى لنا خارج اللغة، فاللغة لا تدل على الأشياء فقط وإنّما هي فعل مجتمعي ورابطة مجتمعية ونسيج مجتمعي، ويفتش في لغة العلم، التي تقدم نفسها على أنّها لغة كونية، عن لغة سلطوية باسم العلم، وعن معرفة خاصة تفرض سيطرتها وهيمنتها المطلقة على علوم ولغات ومعارف أخرى، فتعمل على تدميرها شيئا فشيئا، وتهدم تنوع الّلغات والمعارف البشرية، دون أن تكون قادرة في المقابل على تحويلها إلى معرفة ولغة من طبيعتها هي" (عبد الله ابراهيم، ص١٣٣). ما يعني من جّهة أولى أنّ ارتباط الذكاء الاصطناعي بلغة عالمية « لغة التكنولوجيا»، يمكن أن يمحو بقية الّلغات غير التكنولوجية، وتّواليا من جّهة ثانية، يمكن أن يمحو هُويات ثقافية /خصوصية باكتساحها من لّدن الهُوية الرّأسمالية.

فإذا كانت الحداثة هي ثمرة اتّجاه الحركة التنموية الجّادة نحو تحقيق أهداف تروم تحسين مستويات العيش لدى جميع المواطنين، بما يكفل لهم صيانة كرامتهم واشباع مختلف حاجاتهم، وإتاحة الفرص العادلة والمساوية أمامهم للعيش سويا في سلام وأمان وحب واستمتاع بالحياة؛ فما الذّي يمكن أنّ يُفسر به نمو اتّجاهات لقوى تدفع للحفاظ على الوضع الرّاهن المُخل بهذه الأهداف النبيلة كلها؟؟؟. بمعنى آخر: لماذا لم تحقق جهود التنمية، بعد الحرب العالمية الثانية -وبعد الانفتاح الاقتصادي والسياسي والإعلامي على العالم ضمن نطاق المواطنة العالمية-، مطالب وحاجات المجتمعات كلها باسم مبادئ وحقوق الإنسان تلك التي تكفلها المواثيق الدولية؟.

لقد أجابت كلاين في كتابها «**هذا يغير كل شّيء: الرّأسمالية مقابل المناخ**»: "هناك قّوى تدفع في اتّجاه الحفاظ على الوضع الرّاهن، وهي تلك القوى التي تجني المال من ضّخ الاستثمارات في الطاقة؛ إذ إنّ تكسير اليهيدروليكي الخطير يباع باعتباره الإجابة، وذلك على الرغم من الدّليل الواضح على المخاطر التي يسببها إلى الأرض والمياه والهواء" (أنتوني لوينشتاين، ٢٠١٩، ص٢٠). كما أجاب أنتوني لوينشتاين (٢٠١٩) بقوله: "بطبيعة الحال هناك مال ليجنى من التخريب المتعمد للبيئة"، فيما استفاض الصحافي الأمريكي مكنزي فانك Mckenzie Funk: "فإنّ شركات التّأمين ورجال الأعمال، وشركات التنقيب عن النفط في منطقة القطب

الشمالي، والشركات الخاصة لإطفاء الحرائق، وأصحاب المشاريع الحّرة والرّيادية كل هؤلاء يجدون نّماذج أعمال في الوقت الرّاهن". (ص٢١).

ويفهم مما تقدم، أنّ **التّحول الثالث؛** القائم على «**المعلوماتية واقتصاد المعرفة**» ما هو في النهاية، إلّا شكل متطور من أشكال مواصلة ممارسة الهيمنة في العالم بين القوى المتنافسة على مصادر وأسباب السيادة والرّيادة سياسيا اقتصاديا وثقافيا.

يقول أنتوني لوينشتاين(٢٠١٩): "إنّ تعريفي لكلمة **"كارثـــة"** قد اتّسع لكي يتضمن شركات تّرسيخ أزمة ما وتحصنها، ثم السّعي إلى ترويج نفسها باعتبارها الوحيدة التي لديها الحل لهذه الأزّمة. وعلى ذلك، نجد أنّ قطاعات، مثل الموارد ومراكز الاعتقال، ما هي إلاّ أحدث حلقة ضمن سلسلة طويلة من الأصول والمؤسسات، التّي قد أمكن استخدامها كأدوات للقوة الخاصة غير الخاضعة للمساءلة. وسواء وصفنا هذا برأسمالية الكوارث، أو مجرد نتاج للتّجاوزات الحتمية وعدم المساواة النّاجمة عن الرّأسمالية نفسها، فإنّ النتيجة النّهائية ستظل عالما محكوما بأسواق لا تخضع للمساءلة" (ص٢١).

هذه قد تكون إشارة واضحة إلى وجود ثغرات كبيرة في مجال القانون الوضعي أو رّشوة حكومية، ومن الممكن أن تكون مقصودة، ينجم استغلالها واستثمارها لتحقيق المكاسب الخاصة على حساب المصالح العليا للمجتمع الإنساني ككل، إذ هي لا تكترث إلاّ بتّركيم الثّروة والاستمتاع بلذة التّسلط في العالم.

إنّ التعاون الاقتصادي بين الدول يقتضي ابتداء تكاملا ثقافيا بين الشعوب. هكذا عبّر عن موقفه أحد القادة السياسيين الأفارقة، أثناء زيارته الرّسمية للقاهرة (نشرة اخبارية، ٢٠١٩/١١/٢٨) ، الأمر الذي لا نتخّيل فرصا متاحة لتحقيقه، في ظل الاختراق والتّعولم الثقافي الذّي تمارسه وسائل الإعلام الغربية، بفعل هيمنتها على الاعلام العالمي بصفة عامة. حيث أنّه "وتحت مظلة آليات السوق، تتسرب قيم الاقتداء بنّموذج تلك الحضارات المهيمنة، وما تروّجه من مظاهر الاستهلاك، وفقدان الثّقة بالمنتجات المحّلية مادية وفكرية، وإلى أولوية الربّح والثراء باعتبارها مصدر المكانة للفرد والمجتمع، وإلى توسيع الهُوة بين القّلة من الأغنياء ممن تتعامل مع مصالحها، وبين الفئات المتزايدة من الفقراء ممّن يقعون في هامش الهّامش" (حامد عمار، ٢٠٠٧، ص١٤٤).

لقد تنبّأ برتراند راسل (٢٠٠٨) بفظاعة نتائج الاستخدام غير المخلق والمقّنن للعلم والتّقنية، فالعلم حسبه (ص١٤)؛ يتيح للإنسان مستوى من الرّفاهية أفضل مقارنة بأي شّيء في العصور السابقة، إلاّ أن هذا الرخاء ربّما يكون حالة آنية، قد يفتقدها خلال جيل أو جيلين، ذلك أنّ العلم يتيح لنا كل هذا الرخاء بشروط، إذا لم تتحقق هذه الشروط فإنّ المردود السّلبي للعلم سيفوق مردوده الايجابي أضعافا مضاعفة. مضيفا، أنّ سلوكنا كبشر في العقود القليلة القادمة سيقرر إمكانية *استمرار هذا الرّخاء*

وانتشاره ليشمل كافة أصقاع المعمورة (الشرط الأساسي)، أو انكفائه ليعود بنا إلى العصور الهّمجية...والشروط الأخرى هي: التخلص من الحروب، استقرار عدد السكان، توزيع السلطة ضمن حكومة عالمية بصورة عادلة، توفير عنصر المبادرة للأفراد في العمل وفي اللّهو.

من هذا المنطلق، تستقي التنمية المستدامة أهميتها المحورية، في تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية وتحقيق مبّادئ حقوق الإنسان، بين المجتمعات الحاضرة وبين الأجيال المتعاقبة في زمن الحاضر والمستقبل.

وبالنّظر إلى حال الواقع عموما، فإنّ لسانه يقول: بعدم تحقق حلم الرّخاء لانتفاء شروطه، نتيجة لعدم الاستقرار السياسي الذي يشهده العالم؛ في صورة بؤر متعددة للصراع والحروب خاصة في منطقة الشرق الأوسط. كما أنّ عدم التوازن البيئي نتيجة للإخلال بالأنظمة الطبيعية، بفعل التّدخل المجّنون لحركة التّصنيع والتوسع التكنولوجي هو الآخر لا يقل سّلبية وضرر عن نظيره في المجال الديمغرافي؛ أين يشهد العالم سنويا ارتفاعا مطردا في حجم التعداد السكاني مقابل الانخفاض في مستويات التنمية والإنتاج. نّاهيك عن الفساد السياسي وتقزيم دّور النّخب الوطنية من الخبراء والعلماء والمفكرين في البلدان المتخلفة.

وإذا كان صحيحا أنّ هذه الرّأسمالية قد مرت على التّوالي بمراحل الرّأسمالية التّجارية، فالرّأسمالية الصناعية، فالرّأسمالية المالية، فإنّها تمر الآن بمرحلة ما بعد الصناعة...ولا يعني ذلك أنّ الرأسّمالية تخلت عن التجارة أو الصناعة أو المال، وإنّما يعني أنّ الرّأسمالية المعاصرة؛ قد تجاوزت ذلك كله إلى مرحلة أرقى من تطوير قوى الإنتاج استنادا إلى العلم والتكنولوجيا باسم الثورة العلمية والتكنولوجية، التي وضعتها بالتّالي في خدمة مشروعاتها في التجارة والصناعة والمال" (فؤاد مرسي، ١٩٩٩، ص١٥). و"على الصعيد التحليلي، يمكن تقسيم الطبقة الرّأسمالية العابرة للحدود إلى أربع مجموعات رئيسة: المالكون والمراقبون الماليون للشركات العبّر- وطنية وفروعها المّحلية؛ البيروقراطيون ورجال السياسة المعولّمون؛ التكنوقراط المعولّمون؛ النّخب الاستهلاكية العاملة في السوق وفي التّرويج الإعلامي، إلى حد ما، يمكن للترتيب الدّقيق لهذه المجموعات الأربع، وللأشخاص أو المؤسسات التي يستمدون منها سلطتهم داخل النظام أن يتغير في الزمان والمكان" (ألان كاييه وستيفان دوفوا (اشراف)، ٢٠١٧، ص٢٣١).

لقد حشرت فكرة التقدم ووليدتها فكرة التّنمية؛ الشعوب ذات الحضارات المختلفة في بوتقة الهيمّنة الغربية. فكانت الاستقلالات السياسية منذ الأربعينيات استتباعا لنضالات عنيفة في وجّه هذه الهيمّنة. وتحشر منذ السّتينات فكرة التنمية شعوب العالم الثالث في دوّامة الإنماء الجهّنمية باسم إيديولوجيا التحديث، والقضاء على الفقر

والتخلف، أمّا أيديولوجيا النظام العالمي الجديد في التسّعينيات؛ فإنّها تغسل بزمنها الأمريكي، وبآلتها التكنولوجية كل الانتماءات الحصرية المرتبطة بالأسرة والقبيلة والطبقة والشريحة والجماعة والأمة، باتّجاه نظام الاستقطاب الأحادي" (موريس أبو ناظر، ١٩٩٥، ص ص:٨-٩).

يعزز هذا الكلام ساسكيا ساسن Saskia Sassen (ألان كاييه وستيفان دوفوا (اشراف)، ٢٠١٧) بقوله: "إنّ تكاثر المنظومات المتخصصة، التي تفلت من قبضة الأطر المعيارية القائمة وتنتشر في البلدان، تنتج شكلا خاصا من عدم المساواة، مكونا من أنواع خاصة من الانقسامات داخل الأنظمة، كون الأنظمة هي منظومات ذات طابع محدد "(ص١٩٠).

يمكن الجزم أنّ لفلسفة اقتصاد السوق، في الدولة الحديثة، دّورا في اقتضاء العالمية والعولمة، وفي هذا الصّدد، و" في هذه الحقبة حقبة العولمة؛ فإنّ شكلا جديدا من القوة والتّأثير قد برز في الساحة العالمية، فقد حلّت سياسة الرّبح وسباق السوق والتّسويق محل السياسة والإيديولوجيات، وصار المستعمرون الجُّدد يتمثلون في الشركات والجامعات الكبرى ووسائل الاتصال التّي لا تبحث عن الهيمّنة الإيديولوجية والسياسية وإنّما هدفها الأرباح الوفيرة"(ماجد عرسان، ٢٠٠٨، ص١٣٠)، وطالما أنّ الاقتصاد الرّأسمالي "يتميز باقتصاد الشركات المتعددة الجنسيات، التي تقوم على خدمة مصالحها الخاصة بالدّرجة الأولى، وغير منسجمة في انتاجها وتشغيلها مع البلد النامي، بالإضافة إلى أنّ أرباحها تذهب للخارج ولا تعود بالفائدة على بلدان المجتمعات النامية" (محمد عبد المولى الدقس، ص٢٣٠) فإنّ "تصدير رأس المال، خلافا لتصدير البضائع، يكتسب في مرحلة الامبّريالية أهمية خاصة، فقد وصف تصدير رأس المال بأنّه واحد من الأسس الاقتصادية الجوهرية للإمبّريالية، وتدّل الممارسة الحديثة للتوسع الاقتصادي للإمبّريالية في البلدان المتحررة دّلالة ساطعة على أنّ تصدير رأس المال يعتبر حاليا كذلك من الوسائل الرّئيسية للاستعمار الجديد." (نوداري سيمونيا، ١٩٨٤، ص١٣٩).

كما قد "أصبحت الديون الوسيلة المفضلة لصندوق النّقد الدولي للضغط على الدول التي لا تحّظى بالرضا والقبول من القوى المّانحة" (نور الدين زمام، ٢٠٠٣، ص١٤٩)، و"بالطبع أنّ الشركات المتعددة الجنسيات التي تملك امكانيات مالية وتكنولوجية وإدارية كبيرة يمكنها، من حيث المبدأ، أن تسهم بقسط معين في تطوير البلدان التي تمارس نشاطها فيها، ولاشّك أيضا في أنّ هذه الشركات التّي هي مؤسسات خاصة، وتديرها مجموعة ضيّقة من المساهمين والمُدراء تتبع، قبل كل شّيء، سياسة اقتصادية أنانية موجّهة نحو الحصول على أقصى ما يمكن من الأرباح، الأمر الذّي يتعارض كلّيا مع الخطط الوطنية وأهداف التنمية في بلدان آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، ويشّوه اقتصادها وتجارتها الخارجية. وفي جوهر الأمر يجري انتهاك واسع النطاق ومستمر للسّيادة الوطنية للدول النّامية من قبل الشركات المتعددة الجنسيات. وكل ذلك يلحق ضررا كبيرا بالتخطيط الوطني العام في هذه الدول،

ويؤدّي إلى انخفاض التراكم وواردات الميزانية والايرادات من التّصدير، ويخل بميزان المدفوعات ويسبب عدم الاستقرار السياسي في الداخل"(نوداري سيمونيا، مرجع سابق، ص١٣٩).

ختاما؛ على **الصّعيد الفلسفي؛** يبقى التّنكر لمنجزات العقل الأداتي، خلال القرن التاسع عشر، في إحداث التقدم الإنساني هو أمر مخُل بالحقيقة الكاملة، فيما يُعّد الايمان بطلاقة وسلامة هذا العقل، كذلك، أمر مخُل للغاية بالموضوعية. وعلى **الصّعيد السوسيو- مجتمعي؛** فقد أضحت انعكاسات ونتائج التّحديث - بوصفه فعل تنموي تقدمي - تّهديدا صارخا في وجّه منجزاته المدنية /الحضارية في العالم، خلال القرن العشرين، خاصة على صعيد الصحّة العمومية والاستقرار السياسي والأمني العام العالمي، فهل يمكن للصناعات الابداعية كتجسيد للذكاء الاصطناعي وشعار لاقتصاد المعرفة؛ أنّ تجسد الآليات الإنسانية لإعادة تصحيح مجّرى الفعل التّنموي في منتصف القرن الحادي والعشرين؟، هذا الذّي سنحاول التّعرف عليه ومناقشته في المبحث الموالي.

٣. الصناعات الابداعية وأفــق التنمية المستدامة في العالم

لئّن كانت التكنولوجيا حاليا واحدة من أهم آليات ترسيخ الممارسة الديمقراطية في أي مجتمع، وتجسيد بعد الشّفافية وتّغذية الأنساق المغلقة بما يكفل توّجهها–توّاليا- نحو الانعتاق وولوج الفضاء العام المفتوح؛ فإنّ تّبني التفكير الاستراتيجي كأساس لاعتماد الإدارة الاستراتيجية ثم تطعيمها بالهندرة الإدارية في مختلف مؤسسات القطاع الرّسمي؛ سيمكن بشكل غير مباشر من التدخل القسري لاجتثاث المعوقات السوسيو- مجتمعية (تنظيمية، معرفية، اجتماعية وثقافية)، والتي قد تبدو معرقلة لجهود التنمية الشاملة. غير أنّ تجليات التّحول الرّقمي في العالم المُكلل ببروز الصّناعات الإبداعية في مجال تكنولوجيا الاتصال بالذات؛ قد يستبطن بين ثّناياه مّرامي جيو- سياسية، غير مصرح بها، قد تساعد كما قد تحُد، من تحقيق حُلم الشعوب في تجسيد التنمية المستدامة وفق النّموذج الديمقراطي المُروج له، ما سنحاول التعرف عليه فيما هو آت:

اقتصاد المعرفة؛ الأهمية والرُؤية الرّسالية:

يشير مفهوم **اقتصاد المعرفة** إلى نمط معين من المعرفة الدّقيقة المتطورة والمبتكرة والمرقّمنة، ترتبط بتكنولوجيا المعلوماتية، باستخدام الحواسّيب والبّرمجيات الذّكية؛ يروم علم اقتصاد المعرفة إنتاجها وتصميمها وتنظيمها وتوظيفها وحسن استثمارها في مجالات التنمية البشرية والاقتصادية والبيّئية. أبرز فضاءاته ومجالات استخدامه نجد، على سبيل المثال، التّجارة الالكترونية، الهندرة الإدارية أو الإدارة الالكترونية، كما أنّ من أكثر مزّايا ممارسة هذا النشاط الاقتصادي المتطور نذكر: السُرعة، الدّقة، وتحقيق عمق الديمقراطية والعدالة بضمان الشّفافية والنّزاهة.

وبهذا يمكن عدُّهُ «أي اقتصاد المعرفة»؛ مقياسا لدّرجة تطور المنظمات والحكومات، ومؤشرا على مستوى النضج الفكري والاجتماعي وتحضر المجتمعات. حيث تقاس مستويات التّقدم بمقدار التوسع في اعتماد تطبيقاته وتعميم استعمالاته في المجالات المتنوعة. فطالما ترافقت حيثّيات التّقدم ومراحله ومستوى تطور هذا النّمط من المعرفة؛ إذ ارتكز في تاريخ بّدايات بزوغه ونموه على تطور علوم الإحصاء والحساب. وقد أشاد Jean Fourastié (١٩٧٤) بأهمية ذلك في مؤلفه الحضارة، أين أورد اهتمامه بقيمة الإحصاء(ص١١) والحساب تاريخيا، وفضله في تحديث الأمم ومنها المجتمع الفرنسي على وجّه الخصوص (ص٨٧). كما تفضل Jean Baudrillard (٢٠٠٨) بشرح تطور الاحصاء والحواسيب وعلاقته بتطور المجتمع وبروز ما يعرف اليوم بالمجتمع الاستهلاكي (ص ص٦٠-٦١).

إنّ اقتصاد السوق في علاقة جدلية مستمرة والدّولة الحديثة، فكلما تطورت الدولة واجتهدت في تعديل وتطوير دّساتيرها وقوانينها؛ كلما اتّخذ هذا الاقتصاد أشكالا منسجمة متبوعة باستخدام أساليب فائقة في المُراوغة. فالعلاقة بينهما أضحت في هذا الزّمن العولّمي علاقة تجاور أفقي لا علاقة تكامل عمودي، حيث هو التّراجع المستمر لتدخل الدولة في المجال العمومي وتّخليها تدّريجيا عن مسؤولياتها إزاء تحديث المؤسسات، والسّهر على اشباع حاجات المواطنين وصيانة كرامتهم وحقوقهم، لصالح الاكتساح اللامحدود للقطاع الخاص، من خلال شركاته وفروعها واتّجاهاته نحو ممارسة النّشاطات الدّاعمة للمنافسة العالمية، ايفاء بتحقيق حلم بناء الثّروة في المقام الأول.

الصناعات الابداعية في العالم الرّأسمالي:

قد تغمرنا مشاعر التّشاؤم، ونحن بصدد الحديث عن التنمية المستدامة وجدوى تفعيلها كفلسفة جديدة؛ تروم مواصلة مسيرة التّقدم بأمان عبر الصناعات الإبداعية، في عالم قيّدت الرأسّمالية يّديه بأغلال من الدّيون والمّواثيق الدولية (انطلاقا من حق الفيتو وحق القوة النّووية، وتّواليا حق القوة المعرفية بآلياتها الثلاث: العلمية- التقنية- الاعلامية)، إنّنا مشّدودون للتّسليم بالأمر الواقع وقبول سّطوة الإمبريالية، كما أنّنا مذّهولون، في العالم التّابع، أمام تنامي قدرتها العجيبة في دّحض جهود المنافسة بحياكة مضادّات حيوية لها، ذات مستوى عال من الفاعلية. من المؤكد أنّه إقرار تُبّلطه أحاسيس الألم والاحباط لكونه اعتراف بالضّعف والهّوان، ورغم ذلك، يبقى مهما للغاية ليدفع بالذاكرة المجتمعية، باسم المواطنة العالمية تّارة، وباسم المدنية الإنسانية تّارة أخرى، نحو تجديد النضال بالتّفكير وبالبحث والتّقصي عن حلول قد تفلح يوما ما في فّك ألغاز قواعد هذه اللّعبة الرأسّمالية وإبطال مفاعيلها.

بالتّأكيد أنّ العالم الحديث تطور، وهو في ذلك، كان يشّق طريقه بصعوبة في مواجّهة مباشرة للتحديات والمبّيقات المدّمرة للبشرية من طرف الطبيعة، إذ هو شغل دورا فاعلا في إرضاخها وتسّخيرها لمصالحه، محققا الرّفاهية في مجالات متعددة الاقتصادية منها والاجتماعية، وها هو اليوم يواصل هذا التّحدي، في مواجّهة انعكاسات الانفّلات الانساني والأخلاقي والبّيئي، باستثمار مقدراته العقلية الى أقصى حّد ممكن، مجسّدا في الذّكاء الاصطناعي ومتّوجا بالصناعات الابداعية، تلك التي تعكس مقدار شموخه وإصراره على تحويل الأرض ربّما إلى روضة من "الجنّة - Paradis"، تطؤها أقدام النّدرة من عالم البشر، حيث يلاحظ بروز المدن الذّكية، والهواتف الذّكية، والدّراجات الذّكية، والرّوبوتات الذكية، وسيارات التّحكم الذاتي والمصادقة للبّيئة، والجيوش الذّكية والطائرات الذّكية، وكذلك الحال في جميع مجالات الاستخدام البشري في الطب والصيدلة، حيث الأقلام تصمم لإجراء العمليات الجراحية، وحيث الشرائح الالكترونية تصمم لرفع معدل المناعة الذاتية في جسم الإنسان، وتلك التي تنّبه الإنسان لمخاطر الطريق وتجاوز حوادث المرور، وحيث تُهجّن الحيوانات لصناعة أطراف بشرية حيّة تتخذ كبدائل وظيفية (طبيعية بدلا من الاصطناعية) لذّوي الاعاقات الجسدية المختلفة،..في العموم لقد أضحت الصناعات الذكية امتدادا اشتقاقيا واسعا لحواس الإنسان الخمسة، وتوفر كل ما يمكن أنّ يكون بديلا شّبه كاملا عن الإنسان في صورته العبّقرية وليس في صورته العادية.

وبغض الطرف عن امكانية تصورها أنّها مجرد وسيلة جديدة؛ فتحت وتفتح الشّهية للتّمكين وللتّحكم في مصائر البشر، بتكريس نّوع جديد من الهيمّنة لقلة ثرية متّرفة على كثرة فقيرة محرومة، تحت مسُّميات العولمة والمواطنة العالمية والتجارة العالمية وغيرها؛ وبرغم ذلك؛ هل يمكن لها أنّ تتيح لكل المجتمعات والنّاس داخل المجتمع الواحد الاستفادة منها، كما هو الحال بالنسبة للصناعات التقليدية، ما سيمكن من تحقيق طموحات القائمين على فلسفة التنمية المستدامة؟.

الصناعات الابداعية وأفق التنمية المستدامة

يشير التّفاعل الإنساني، "الذي يرتكز إلى دراسة علم الاجتماع، إلى العملية التي يستجيب بها الفرد لسلوك فرد آخر أو أكثر في موقف اجتماعي. ولا يقتصر هذا التّفاعل على علاقات المواجّهة (Face to face Relation) فقط، بل يتعداها ليشمل أيّة عملية اتصال (Communication) ذات أثر على الآخرين. قد يكون ذلك الاتصال عن طريق اللغة التعبيرية (language) أو الكتابة أو الحركات التعبيرية أو الإشارات أو الايماءات، أو ما يسمى باللغة الصّامتة (Silent language) أو أيّة وسيلة اتصالية أخرى متعارف عليها ومستخدمة بواسطة الأفراد في موقف التفاعل" (عبد الغني عبود، ٢٠١٧، ص٣٤). فالاتصال التكنولوجي، عبر الأجهزة الالكترونية

ومواقع التواصل الاجتماعي؛ يمكن أنّ يدفع بانتشار عدّوى الابداع والابتكار التكنولوجي. حيث أضحت السّمة البارزة للمجتمع الحديث، في آخر مرحلة تطور له، وهي مرحلة مجتمع المعرفة أو مجتمع المعلومات.

وبهذا فالتكنولوجيا إبداع إنساني؛ تشكل تعبيرا عن حاجات بشرية خضعت لظروف الزمان والمكان، لقد ترافقت تماما ومواصفات دّورة الحياة الإنسانية منذ فجر النّهضة، حيث مرت التكنولوجيا في دّورة حياتها بمحطات ثلاثة (Robert le Duff (sous direction, 1999, pp:141-142) ، هي:

- المحطة الأولى: ارتبطت ابتداء بالبيولوجيات وعلم الأحياء والعلوم بصفة عامة، وبعالم البكتيريا بصفة خاصة،
- المحطة الثانية؛ عكست موجّة التطور في مجال التصنيع والتكنولوجيا وبخاصة ما تعلق بعلاقة المنتوج بالتّسويق والتوسع غير المحدود للأسواق،
- المحطة الثالثة؛ تزامنت ومرحلة الركود والضعف الاقتصادي، حيث تحول الاهتمام بربطها بقضية التنمية وبالتنمية المستدامة، ومعالجة المشكلات المنجرّة عن التّصنيع غير المخلق (غير المقيد بالأخلاق).

إنّ "الصناعات الإبداعية هي مشروعات تستثمر أفكارا (إبداعية) في اقتصاد للمستهلك. وهي نتاج للتغيرات التاريخية...المستفيد من الانتقال من الإنتاج إلى الاستهلاك. من العام إلى الخاص. من المؤلف إلى المتلقي. إنّها تستغل تتّجير الهُوية والمواطنة. وهي وسيط التقارب والاندماج بين التّرفيه والسياسة (الرّفاهية والحرية). وتمثل المجهود الاجتماعي، المتناثر وغير المنظم وإنّ كان متماسكا لتهيئة الموهبة الفردية للمجال الصناعي. إنّها مورد البضائع والهّويات لقطاع "الهّويات الإبداعية" من المجتمع، والمنظم للصناعات الإبداعية. وهي تستفيد، في الوقت ذاته، من الهويات الإبداعية، وتستخدم المستهلكين كمبتكرين للأبحاث والتطوير، وتعلم منهم الفرص الجديدة التي يمكن أنّ تتاح" (جون هرتلي (إشراف)، الجزء الأول، ٢٠١٦، ص ص١٥٢-١٥٣).

تّجارة الكترونية؛ تستند سيكولوجيا إلى قّوتها في الإغواء والإغراء؛ يمكن أنّ يستقطب الطبقات الاجتماعية الوسطى من المثقفين والإداريين والإطارات...، تلك التّي تشكل أكثر الشّرائح الاجتماعية التّصاقا بالحّواسيب والهواتف الجوالة، وأكثرها تفاعلا وانخراطا وانفتاحا على ما تجدّد من تطبيقاتها وتحديثاتها وخياراتها بتطور أجيالها وتحسين برمجياتها "Logiciels"، وهي نفسها الشّريحة التي تجسد فترة العمر الذّهبي « القُـــوة » بين ضعف وضعف: ضعف «الطفولة» وضعف «الشّيخوخة». فهي تلك التي ترافق عنفوان العطاء؛ إذ تتفتق منها العجائب الفنية والجّمالية، من لّدن ما تحوزه من ملكات الابداع والابتكار والاكتشاف والاختراع،

وبقدر ما تتمتع به من تفوق المّواهب والمهارات والقدرات العقلية الفائقة. فهي طبقات واسعة تحتضن البيئة الملائمة "la culture positif" لتشكيل نخبة طبقية من العلماء والمفكرين والمخترعين متعددو الجنسيات والثقافات واللغات. Voir : Serge (Bosc, 2008, p21).

وعن ستوارت كننغهام " يشير هوكينز Howkins إلى أنّ " من أكبر جوانب قوة العمل الإبداعي بحق أنّه يمكن أن يكون صغير الحجم وغير ربّحي (إذ لا يمكن إنشاء مشروع صغير وغير ربّحي من الصّلب). لكن لا ينبّغي الرّكون إلى الاعتقاد أنّ الصناعات الإبداعية هي بالأساس صغيرة وغير ربّحية "(جون هرتلي (إشراف)، مرجع سابق، الجزء الثاني، ص ٩٨). وفي هذا يؤكد: "إنّ للنّموذج مخاطره. فهو، كما يتضح من قلق تحالف التّنوع الثقافي من منظمة التجارة العالمية، يخضع كل أنظمة التلفزيون لمنظور معياري عولّمي، وهو ما يضعف محددات القضية الثقافية للتنظيم الوطني والدّعم المالي. وتبنيه الواسع يشهد على انتصار ما ينبّغي أنّ نطلق عليه نّموذج التنظيم الأمريكي، حيث المنافسة هي الرّافعة الرئيسية للخطة وحامية المستهلك. وتطبيق هذا النّموذج في مجال من المجالات ليس وصفة دولية تسري على كل مشكلات تنظيم الصناعة، حيث تعوز معظم البلاد المتوسطة المستوى والأصغر، المعرفة" (جون هرتلي، المرجع السابق، ص٩٩).

لا غرابة إذن، في ألاّ تسلم فكرة **"الصّناعات الابداعية"**، تلك القّابعة خلف استراتيجيات توظيف **"اقتصاد المعرفة"** وتطوير **"الذّكاء الاصطناعي"** في العالم التكنولوجي، من الاستغلال والاستحواذ عليها، من قبل نُخب الامبريالية العولمية، بصفتها الأقدر على الاستثمار في مجال إدارة المعرفة وطبقات الخبراء والعلماء «**البروليتاريا الجديدة**»، بواسطة التّحكم في تمويل بل وتّأسيس مراكز ومؤسسات بحث علمية أكاديمية متطورة، زيادة على شراء بّراءات الاختراع، وشراء الذّمم لبعض النّخب السياسية في حكومات الدول الضعيفة، دون إغفال سطوتها الغالبة في المجال الإعلامي والمعلوماتية، وبهذا هل علينا العيش في حاضر بّائس وترقّب مستقبل مُعتم؟ .

إنّ هّـالة الهّيبة والاحترام والثّقة والعظمة، التي نجحت في حياكّتها منجزات العقل الغربي (في دول المركز خاصة أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية)، وعمدت إلى تّلاشيها - تّدريجيا- ممارسات الامبريالية الرأسّمالية وتطبيقات سياساتها التّجارية عبر الشركات العالمية في دول الأطراف، قد نجحت في المقابل من تعديل بل وتّشكيل اتّجاهات جديدة في ضبط علاقة الجنوب بالشمال.

يدرك العالم الثالث تّماما معنى تّبعات مجّابهة القوى النّووية والتكنولوجية والاقتصادية في العالم، وبرغم ذلك، لم يعد هذا كافيا لإخافته ومنعنه من التّصريح

برفض حالة الاستعمار وتعميق أزماته الداخلية وانتهاك السيادات السياسية الخاصة مجددا، باسم حقوق الإنسان تّارة وباسم التدخل لحل الأزمات تّارة أخرى. تّجليات هذا السلوك السياسي؛ تبرز في مواقف كثيرة، كموقف ليبيا مؤخرا وقبله موقف الجزائر وتونس ومصر من التّدخل الأمريكي في الشأن الأمني الداخلي ومن انتهاكات دول الاتّحاد الأوروبي، فيما عبّرت اتّجاهاتها اقتصاديا بانتهاج مسلك تنموي حديث موجّه ذاتيا، ومبني على الحاجات الداخلية في ضوء الامكانات المتاحة وحدود الخصوصيات النّوعية، مع محاولة احترام –بطبيعة الحال- معايير الجّودة العالمية ومّيزتها التنافسية.

واقعيا؛ يوحي المشهد العالمي لعلاقة الاقتصادي بالسياسي، بتبلور حركة «استراتيجية» في الحاضر تسلك اتّجاهات متباينة، يمكن أنّ تفسر ايمانها العميق بالمستقبل، إذ هي تعكس إصرارا قويا لدى أطراف عملاقة؛ تحمل رُؤى وترصد مؤشرات التّجاوب ومتطلبات التنمية المستدامة، تحتضن بين جنبّاتها (هذه الدّينامية) مّفاتيح للأزّمات العالمية، تحمل فّوانيس الأمل وومضات التّفاؤل.

فإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية، بنفوذها العسكري والمعرفي معا، تستمر في فرض الهيمّنة الرّأسمالية واجتياح بلدان العالم بوصفها مجرد أسواق مفتوحة، متجاوزة بعضا من بنود اتفاقيات التّفاهم مع الاتحاد الأوروبي؛ فإنّ الصين، في المقابل، عبر مبادرة الحزام والطريق؛ تسلك مسلكا مغايرا في الارتقاء بنفسها تزامنا وتنمية المجتمعات التّي تّدور – اقتصاديا- في مداراتها السياسية والثقافية. فالحرب التّكنو- تجارية بينهما، تّلك التّي ما فّتأت أنّ هدأت مؤقتا، بعد اتفاقية – المرحلة الأولى – التجاري بتاريخ ١٥ جانفي ٢٠٢٠، ستستمر أصّداءها قائمة في نّفوس البّواقي من العالم التّابع، متجلية في احتفائهم بمقتضيات اتفاقياتها، فيما يعّلله – بالفعل- تجاوب سّاخن لبعض الدول العربية وغير العربية في شمال ووسط أفريقيا (مصر، السودان، الجزائر، المغرب، تشاد، نيجر مثلا)، وكذلك دول الأسيان وكوريا الشمالية وبعض دول الخليج العربي في آسيا، نّاهيك عن بعض الدول في القارة الأمريكية الجنوبية.

لعّل فكرة عولمة الفضاء العمومي، كوعاء مطلق لمجتمع مدني إنساني حديث، قد أينّعت ثمارها، من خلال ما أبدته الحركات الاحتجاجية في العالم (السودان، الجزائر، تونس، مصر، لبنان، العراق، المغرب، فرنسا، كوبا، فنزويلا، الهند، الصين...الخ)، من وّعي مدني؛ عبّر ويعبّر عن مؤشرات نجاح استراتيجيات التّنشئة السياسية في ردائها العوّلمي الكاسّح عبر عولمة تكنولوجيا الاتصال والتعليم. ولعلّ نجاح بعضها في تقرير مصير السياسات الداخلية والإصرار على المشاركة في التّأسيس لمستقبل جديد؛ ينهض على صياغة مشروع مجتمع متفق عليه، يعد الخطّوة

الجّريئة الأولى لتغيير مّوازين القوى بين الدول في العالم، ومحددات لنُّشوء علاقات جديدة تشمل شمال – شمال، وجنوب - جنوب، وعلاقة جنوب- شمال.

إنّ اندلاع الهبّات الشّعبية أو الثّورات، كما يحلو للبعض أن يسّميها، لا تعكس مجرد فقدان الثّقة لدى شعوب تّجاه أنظمتها الحاكمة وسحب غطاء المشّروعية عنها فحسب، بل هو أكثر من ذلك، يتعّداه ليؤكّد اضمحلال الثّقة في قادة وزعماء العالم الرّأسمالي على حد سواء، الذّين لم يدّخروا قدر أنّملة من الجُّهد، لإبداء جشّعهم وسطوتهم وطغيانهم على ضعاف العالم، باعتماد استراتيجيات مؤسساتية؛ تروم عبر "تسّليع المعرفة"، "تركيم رؤوس الأموال" و"بناء الثروة" تّأزيم أكثر للوضع القائم. ولا ترى في أزماتها ومشاكلها إلاّ مشروعات اقتصادية للاستثمار، وفي عجزها وانتكاستها إلّا أسواقا جديدة ومجالا جغرافيا حيّويا لممارسة التّنافس الاقتصادي بشّراهة مع النّظراء على أصوله، وأنّ المّيزة التّنافسية لا يمكن أن تختفي وراء مجرد الكّسب المادي، بل هي، كذلك، الحاجة إلى إثبات الوجود عبر استحقاق التّفوق الحضاري وجدارة عبّقرية العقلانية الرشيدة، والتّمكين لاستدامة الرّيادة وحفظ المكانة السيادية في العالم، مع ممارسة العبث والهّمجية الأخلاقية بكل أشكالها وألوانها للاستمتاع بإذلال الآخرين.

إنّ تصّيد الشعوب لأخطاء وهفوات وجرائم حكامها وأنظمتها؛ يعكس بالضّرورة انعكاس الصُورة في مرّآة العلاقة بين طبقات الدول في منظومة العولمة. إنّ حجم المّأساة في بُعدها الاقتصادي وزعزعة الأمن والاستقرار في بُعده السياسي؛ يزداد بازدياد حجم الهيمّنة في ارتباطها بازدياد تطور المعرفة ذاتها، وكذا تنوع ميادين تطبيقاتها. من هذا الباب، فإنّ انصهار شعوب مجتمعات العالم ضمن نسق عالمي اقتصادي واحد، كان لابد أنّ ينبثق عنه انصهارا مماثلا في مجال الوّعي المدني بمفهوم المواطنة العالمية، حيث تجاوزت إدراكات الشُّعوب حكام وزعماء أنظمتها الوطنية القائمة.

إنّ شعارات معّممة مثل « دولة مدنية لا دولة عسكرية »، ذاك الذّي رفعه الحراك الشّعبي في عديد الدول العربية والاجنبية، في آسيا وأفريقيا وأمريكا الوسطى والجنوبية، على اختلافها (السودان، الجزائر، تونس، المغرب، لبنان، العراق، بوليفيا، كولومبيا، سلفادور....) إنّما هو سلاح ذو حدّين؛ يصيب بأحد حوافّه أهدافه الوطنية، وبحافّته الأخرى يدوّن، دون خوف، موقفه من النظام العالمي في سياق التحول العولّمي. فالوّعي الجّماهيري بتّبعات سّيناريوهات تّصميم التّبعية؛ تّلهم الزعماء والقادة الجُدد مخارج مّأزق الاستهلاك الأصّم، الذي أضحى علامة عصرية؛ تروم تحقيقها كبّريات الشركات العالمية بمباركة أنظمة الحكم الرأسمالي المساند لها.

إنّ مضمون حركية الحراكات الشّعبية تولد الاحساس بمرحلة انتقالية، بل إنّه تحول شمولي؛ يواكب في عمقه تلك التّحولات بما تحمله من مؤشرات في قلب الممارسة الديمقراطية نفسها. فحيّل الأنظمة التقليدية في احتواء حالات التّمرد والرفض والعصيان، قد تّم التّعرف عليها ومصادرتها بادراك أسرارها، من هنا لا نستغرب وجود مظاهرات شعبية ترفض أنّ توجد لنفسها من يؤطرها وتفضل البقاء دون تأطير، ضمانا لحياة جوهر الفكرة وبلوغها مبلغ المنتهى، بالتّأكيد إنّه خلاصة أثر وتأثير تكنولوجيا المعلوماتية وتمدد مشاركة الشعوب في الفضاء المفتوح، وتشكل الحسّ الكوكبي المشترك.

وإذا كنا نقدر مجمل الأخطار والسّلبيات التي توصّم بها وسائل الاعلام وشّبكات التواصل الاجتماعي؛ حيث الاقبال عليها غير محدود ولا مقيد ولا مشروط، غير أنّ أهميتها تكمن في ما لها من فضائل غير متوقعة وغير مدروسة، إذ هي تعمل على إعمال الفكر والتّبادل والاثراء المعرفي، من حيث تحريره من قيود الخوف والكبت والضغط والمقدسات والطّابوهات، قد أفلحت، إلى حد بعيد، في تعديل نظرة الإنسان إلى نفسه أولا ونظرته للعالم المغاير عنه ثانيا، من حيث الوقوف على وجّوه حقيقته من زّواياها الأربعة، ما ترتب عنه ارتفاع منسوب الثقة بالنّفس.

من هذا المنطلق، نقول أنّ الصّناعات الابداعية ما هي إلّا وسائل صّناعة التّغيير الذّاتي ومحاولة صوغ مستقبل خاص مرضي بمقاييس نوعية خالصة. إنّه جيل جديد يبحث عن الحرية فيما يقرر هو بنفسه رفضها، برفض عالم؛ تستحوذ فيه القوى الكبرى، باسم الحرية التّجارية، تعمل على تضّييق وتشّديد الخناق عليه.

الصناعات الابداعية؛ التكنوفيليا في مواجّهة التكنوفوبيا؛

من المؤكّد أنّ تصور حياة بلا صعوبات تعتّريها في عهد الصّناعات الابداعية هو أمر مجانب للصّواب، وضمان تّأمين المستقبل من مخاوف المجهول هو، كذلك، أمر مخالف للفطرة الإنسانية، من هنا تعكس ثّنائية التّعارض بين التّكنوفيليا والتّكنوفوبيا البشرية في أرقى مستويات طبيعتها العادية.

فإذا كانت التّكنوفيليا هي التّكنولوجيا المسالمة والنّاعمة والطيبة –إنّ صّح التّشبيه-؛ فإنّ التّكنوفوبيا بما تضمره من خبث؛ تحمل هموم ما يمكن أنّ يشكل مّآخذا سّلبية للانعكاسات غير الأخلاقية لتطبيقات التّقنية، وبما تّتوعده من تهديدات؛ تزعزع الأمن الاستراتيجي العالمي. فصناعة أقلام طبّية لإجراء عمليات جّراحية بلا أثر جّراحي؛ إنّما هو إجراء يدعو للبّهجة والاحتفاء، لكن في المقابل، فإنّ صناعة جيوش مقاتلة من الرّوبوتات، هو بالتّأكيد أمر يُغّذي الظّنون السّوء، ويدفع إلى خلخلة الثّقة بين الشُركّاء قبل الفرقاء، ويهدد الأمن والسّلام العالميين.

وبهذا فلئن ترجمت التّكنوفيليا جهود المناضلين في سبيل تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة بأبعادها الأربعة (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والبّيئية) في تمددها من أجيال الحاضر إلى أجيال المستقبل؛ فإنّ التّكنوفوبيا على النقيض من ذلك، هي ترجمة حرفية لجهود المناضلين القدامى في سبيل استدامة حلقات مسلسل التّنمية في غيّها الإمبريالي وبأبعادها الاقتصادية – المادية فحسب.

في تصورنا، لا يمكن أنّ يغيب عن إدراك المُلاحظ المُحنّك والمُتابع المُدّقّق لأحداث العالم، على الصّعيد السياسي والتّجاري؛ أنّ ينتبه إلى تنامي روح المنافسة بين قوى العالم في مجال الصّناعات الابداعية تحديدا، حيث هو تعاظم الدّور الجيو-استراتيجي في صياغة مشروع مجتمعي – عولمي وكوكبي- لا يزال إلى غاية الآن قيد التّخمين قبل التّأسيس، لمستقبل البشرية جمعاء.

فإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد جسّدت الموقف الرّافض ضمنيا لفلسفة التنمية المستدامة، واعتبار القائمين عليها والمطالبين بها نذور شّؤم - حسب تصريح ترامب مؤخرا إثر انتهاء أشغال مؤتمر دافوس خلا الأسبوع الثالث من شهر جانفي ٢٠٢٠-، وقبل ذلك، خروجها من اتفاقية بولندا للمناخ ٢٠١٩، بل ومساعيها الحثيثة عبر « مركز النّاسا » لتطوير وابتكار قنبلة ذرية جديدة، ذات الحجم الأقل والمفعول الأكبر، والانزواء بها في مستودع اسمه « كوكب المريخ »، هناك بعيدا عن حسد الأعداء القدامى –الرّوس- وتهديد الأعداء الجّدد- الصين-، وإذا كانت روسيا، في المقابل وفي ذات الوقت، قد دّمرت مؤخرا وعلانية قنابلها البّاليستية التقليدية العابرة للقارات؛ باسم نّوايا دّعم السلام واحترام اتفاقية السلاح النّووي، كما اعترضت على تطوير تكنولوجيا الجيوش الرّوبوتاتية المقاتلة فيما تسعى –على النقيض من ذلك- لتطوير سلاح عسكري جديد وبحجم صغير تحت مسمى الطائر النّوء؛ فإنّه من المتوقع في الميدان السياسي إذكاء التّنافس بين من يمثلون علانية رّوادا للتكنوفيليا في تقابل مع من يمثلون رّوادا للتكنوفوبيا، فيما تبقى النّوايا المعلن عنها عبر التّصريحات تصدقها أو تكذبها الأفعال والمنجزات والمواقف في المستقبل.

وبهذا يبقى مستقبل الصناعات الابداعية كإنجاز عولّمي– يؤمنه الفضاء المفتوح وتغذيه الخبرات العالمية المشتركة بين الموهوبين من مختلف الشعوب- وحده كفيلا بتطوير أي النّوايا التي ستحرز النّصر في الأخير: أهو الخير باسم التنمية المستدامة أم هو الشّر باسم التنمية التقليدية، وهذا تحت جناح سلطان المواطنة العالمية وسحر هوية المجتمع المدني العالمي.

خـــاتمة

أضحى انتهاج مسلك « اقتصاد المعرفة » أو « الاقتصاد الإبداعي » نظريا كما هو تطبيقيا قرار مفروض على كافة الأنظمة والمجتمعات في العالم. كما أضحى، تبعا لذلك، الاهتمام بتنمية المواد البشرية واصطفاء الكفاءات النّوعية، والأخذ بالرّهانات النّوعية بدلا من الكّمية، في مجال تطوير جميع أشكال التعليم ومستوياته في موازاة وتطوير أشكال الصناعات في مختلف القطاعات، هو أيضا قرار حاسم في تجسيد الخطوة العملية الأولى لولوج عالم عولمة المنافسة التّجارية وفق بنود ومعايير جودة نّموذجية؛ أشرف على ضبط قائمتها قادة العالم.

من جّهة أولى، لا يجب إغفال المفعول السحر للنيّوميديا الاجتماعية، إذ أنّ إدمان الشباب في مختلف البلدان والمجتمعات على التّعاطي مع وسائل وشبكات التواصل الاجتماعي ولفترات طويلة؛ كفيل بأنّ يفرخ مخرجات لم تكن في الحسبان. حيث يفسح المجال لحراك الأدمغة وتهجيرها بعد استلابها ثقافيا وايديولوجيا عبر "ميثاق المعرفة العلمية" ثم استغلالها لتكريس أنماط سلوكية قد تكون لها نتائج غير مرغوبة بالنسبة لجميع المجتمعات، كذلك، فإنّ هندرة المؤسسات التعليمية والصناعية وغيرها يشجع، من جّهة أخرى، على تكريس الشّفافية والنّزاهة والعدالة والمساواة، لكنه قد يقّيض بالمقابل، العلاقات الانسانية بما تحمله من مشاعر وعواطف رقراقة؛ تطعم السّكينة والسعادة في النّفوس والاستقرار في العلاقات الاجتماعية.

في العالم الثالث؛ حيث الاستثمار الحقيقي في الإنسان ينبغي أن يكون في اكساب المجتمع المقدرة على تّحدي تّبعات الإدمان المعرفي، وفي اكساب الأفراد قدرتهم على مواجّهة الادمان برفض الادمان، ومواجّهة التّأثير بالتّأثير المضاد، ما يتطلب استراتيجيات بعيدة المدى؛ تؤسس لتّأمين المصالح القومية وتحصين مبدأ احترام حق الخصوصية التاريخية النّوعية للدول وللشعوب.

قائمة المراجع

أولا المراجع العربية:

١. ألان كاييه وستيفان دوفوا (إشراف) (٢٠١٧). **التحول العولمي للعلوم الاجتماعية**. تر: جان ماجد جبور. بيروت. مؤسسة الفكر العربي. الطبعة الأولى.

٢. أنتوني لوينشتاين. (٢٠١٩). **"رأسمالية الكوارث؛ كيف تجني الحكومات والشركات العالمية أرباحا طائلة من ويلات الحروب ومصائب البشرية"**، ترجمة احمد عبد الحميد، مجلة المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد (٤٧٨).

٣. جون هاتلي (اشراف) (٢٠١٦). **الصناعات الابداعية، كيف تنتج الثقافة في عالم التكنولوجيا والعولمة؟**. الجزء الأول. تر: بدر الرفاعي. القاهرة. مؤسسة الاسرة. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٤. جون هاتلي (اشراف) (٢٠١٦). **الصناعات الابداعية، كيف تنتج الثقافة في عالم التكنولوجيا والعولمة؟**. الجزء الثاني. تر: بدر الرفاعي. القاهرة. مؤسسة الأسرة. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٥. حامد عمار. (٢٠٠٧). **مقالات في التنمية البشرية العربية. القاهرة.** مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية للكتاب.

٦. ستيفن غراهام (٢٠١٣). **مدن تحت الحصار، فضائح العنف السياسي وعسكرة التنظيم المدني**. تر: ميراي يونس. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت. الطبعة الأولى.

٧. عبد الغني عبود(٢٠١٧). **علم اجتماع التربية، الاتجاهات والمدارس والمقاربات،** لبنان- بيروت، منتدى المعارف، الطبعة الأولى.

٨. فؤاد مرسي. (١٩٩٩). **الرأسمالية تجدد نفسها،** مجلة عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد (١٤٧)، مارس.

٩. محمد رءوف حامد. (٢٠٠٧). **ادارة المعرفة والابداع المجتمعي**. القاهرة. مكتبة الأسرة. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

١٠. موريس أبو ناظر. (١٩٩٥). **أفكار جديدة لعالم جديد، فصول في سلطة المعرفة.** المركز الثقافي العربي. الدار البيضاء. الطبعة الأولى.

١١. ابراهيم الحيدري(٢٠١٢). **النقد بين الحداثة وما بعد الحداثة،** بيروت- لبنان. دار الساقي. الطبعة الأولى.

١٢. محمد عبد المولى الدقس (٢٠١٥). **التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق،** دار مجدلاوي للنشر والتوزيع. عمان –الأردن. الطبعة الثانية.

١٣. نور الدين زمام: **القوى السياسية والتنمية، دراسة في سوسيولوجية العالم الثالث،** دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣، ص ١٤٩.

١٤. موريس أبو ناظر(١٩٩٥)**. أفكار جديدة لعالم جديد، فصول في سلطة المعرفة.** المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى.

١٥. نوداري سيمونيا (١٩٨٤). **المعونة في استراتيجية الاستعمار الجديد"، قضايا وآفاق.** مجلة العلوم الاجتماعية والعصر. أربات. موسكو الاتحاد السوفييتي. دع.

ثانياً: المراجع الأجنبية

16. Jean Baudrillard (1970). **La société de consommation**. Paris. Folio essais. Editions Denoël.

17. Robert le Duff (sous direction).(1999). **Encyclopédie de la gèstion et du Management**, France, Paris, Dalloz.

18. Serge Bosc (2008). **Sociologie des classes moyennes**. Paris. La découverte.

19. Jean Fourastié : **la civilization de 1995**, presses universitaires de France, Paris, 1974, p11

ثالثا: المواقع الالكترونية:

ويكيبيديا **الموسوعة الحرة**، تاريخ: ٣٠ جوان ٢٠١٢، الساعة ١٢.٣٠.

http://www.slideshare.net/Rambitious/ss-8233289 ٢٠١٢/٠٦/٣٠